

ضمان الجودة في مجال التعليم والتدريب المهني – فلسطين*

المؤسسة العضو في منتدى مؤسسة التدريب الأوروبية:
وزارة التربية والتعليم

آذار/مارس 2020



*لا يجوز تأويل هذه التسمية على أنها اعتراف بدولة فلسطين، وذلك دون الإخلال بالمواقف الفردية للدول الأعضاء إزاء هذه القضية – يُشار إليها فيما بعد باسم "فلسطين".

Quality Assurance Forum

منتدى مؤسسة التدريب الأوروبية لضمان الجودة في مجال التعليم والتدريب المهني



The contents of this paper are the sole responsibility of the ETF and do not necessarily reflect the views of the EU institutions.

© European Training Foundation, 2020
Reproduction is authorised, provided the source is acknowledged.

جدول المحتويات

4	1. مقدمة
4	1.1 السياق الوطني
4	1.2 الإحصاءات
5	1.3 نظام التعليم والتدريب المهني
8	2. ضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني
8	2.1 نظرة عامة
8	2.2 معلومات عامة عن ضمان الجودة على مستوى نظام التعليم والتدريب المهني
8	2.3 ضمان الجودة المتعلق بمجالات التعليم والتدريب المهني الرئيسية
11	3. نقاط القوة والتطورات والاحتياجات
11	4. مثال على الممارسات الجيدة: الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني

1. مقدمة

1.1 السياق الوطني

فلسطين دولة هشّة تخضع للاحتلال العسكري الإسرائيلي، الأمر الذي يحد من قدرتها على النمو والازدهار. تتكون الأراضي الفلسطينية جغرافيًا من ثلاث مناطق: الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية. يُقيد التنقل بين هذه المناطق بسبب التدابير التي فرضها الاحتلال، ويقع قطاع غزة تحت الحصار. تنقسم الضفة الغربية إلى المناطق (أ) و(ب) و(ج)، تقع المنطقة (ج) خارج سيطرة الفلسطينيين، وتمثل 60% من الضفة الغربية¹، ومن ثم، لا يسيطرون على المياه والموارد الطبيعية بها.

يؤثر السياق السياسي على الوضع الاقتصادي بتقييد فعاليته ونموه. كما تأثر الوضع أيضًا باحتجاز إسرائيل لأموال الضرائب، إضافة إلى انخفاض تمويل الجهات المانحة وانخفاض الدعم من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

تباطأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بشكل ملحوظ منذ عام 2016، من 4.7% إلى 0.9% في عام 2018. في عام 2018، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية 5,148.5 دولار دولي، وهي واحدة من أدنى القيم في التصنيف العالمي. يمثل قطاع الخدمات 63.4% من الناتج المحلي الإجمالي، تليه الصناعة (19.6%) والزراعة (3.2%)، وفقًا لبيانات عام 2016.

ووفقًا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS 2018, 2019)، كان للظروف السياسية والاقتصادية تأثير على الظروف الاجتماعية التي أدت إلى زيادة معدلات البطالة والفقر.

منذ تولي السلطة الفلسطينية مقاليد الأمور في 1994، كانت هي المسؤولة عن قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني.

1.2 الإحصاءات

الجدول 1. عدد السكان

حجم السكان	حجم (بالنسبة المئوية) الشباب من السكان (15-24)	
2010	3,972,803	37.7
2014	4,378,425	36.5
2018	4,793,686	34.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019.

الجدول 2. العمالة

معدل العمالة (فوق سن 15 عامًا)	معدل عمالة الشباب (من 15 إلى 24)	
2010	31.4	15.7
2014	33.5	17.7
2018	32.1	17.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. قاعدة البيانات المنقحة للدراسة الاستقصائية للقوى العاملة: 2010-2018.

¹ البنك الدولي، 2015

الجدول 3. التحصيل العلمي للسكان النشطين (نسبة من هم فوق سن 15 عاماً)

مرتفع	متوسط	منخفض	
15.1	20.9	64.0	2010
17.8	20.6	61.6	2014
20.6	21.3	58.1	2018

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

منخفض: التصنيف الدولي الموحد للتعليم ((ISCED 0-2؛ متوسط: التصنيف الدولي الموحد للتعليم 3-4؛ مرتفع: التصنيف الدولي الموحد للتعليم 5-8.

الجدول 4. المشاركة في التعليم والتدريب المهني (الطلاب المسجلون في البرامج المهنية كنسبة من إجمالي طلاب المدارس الثانوية العليا (التصنيف الدولي الموحد للتعليم - المستوى 3))

المرحلة العليا من التعليم الثانوي (التصنيف الدولي الموحد للتعليم 3)، التعليم والتدريب المهني	ما بعد المرحلة العليا من التعليم الثانوي (التصنيف الدولي الموحد للتعليم 4)، التعليم والتدريب المهني		
6.1	لا يوجد	2010	
1.9	لا يوجد	2014	
2.3	لا يوجد	2018	

المصدر: معهد اليونيسكو للإحصاء.

الجدول 5. الإنفاق على التعليم والتدريب المهني

الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق على التعليم والتدريب المهني وفق التصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED) 3-4 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي		
6.7	لا يوجد	2010	
5.3	لا يوجد	2013	
5.3	لا يوجد	2017	

المصدر: معهد اليونيسكو للإحصاء.

1.3 نظام التعليم والتدريب المهني

الحوكمة والإدارة

حتى بداية عام 2019، وافق المجلس الأعلى للتعليم والتدريب المهني والتقني، الذي أعيد تنشيطه في عام 2016، على السياسات العامة لنظام التعليم والتدريب المهني والتقني وفقاً للأولويات الوطنية. وتآلف المجلس من ممثلين عن الوزارات المعنية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأونروا، وكلها تحت إشراف وزير التربية والتعليم العالي (آنذاك) ووزير العمل. كان المجلس التنفيذي للتعليم والتدريب المهني والتقني مسؤولاً عن التنفيذ الكامل لنظام التعليم والتدريب المهني والتقني.

في مايو 2019، بناءً على قرار مجلس الوزراء، تم إيقاف هيكل الحوكمة المذكور آنفاً بسبب فعاليته المحدودة. وشكلت لجنة وزارية متخصصة، عينت لجنة فنية للتوصل إلى مقترح حوكمة جديد من شأنه توحيد إدارة نظام التعليم والتدريب المهني والتقني.

تتولى وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي² ووزارة العمل تنظيم واعتماد مؤسسات وبرامج التعليم المهني والتعليم التقني والتدريب المهني على التوالي، إضافة إلى وزارة التنمية الاجتماعية والأونروا، اللتان تنظمان عملهم. وفقاً للمراجع القانونية، تفود وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة العمل القطاع وتضع سياساته، مع مدخلات من الشركاء الآخرين.

إن القضية الأساسية التي تحول دون وجود نظام فعال للتعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين هي الافتقار إلى نظام حوكمة فعال. أخفقت هيكل الحوكمة والإدارة الحالية في توجيه قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني إلى تحقيق الفعالية والكفاءة والاستدامة للنظام، ولم تسمح بالتنفيذ الكامل للاستراتيجية الوطنية على المستوى الرسمي.

التمويل

تخصص الحكومة ما يقرب من 22% من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم في جميع المستويات. يشمل الإنفاق العام على التعليم الإنفاق على المدارس والجامعات والتعليم المهني والتقني، في حين أن الحكومة قد خصصت 0.5% فقط من الميزانية العامة لعام 2018 للتعليم والتدريب المهني (وزارة المالية والتخطيط، 2018). وهذا المخصص أقل من الأرقام القياسية الدولية.

تغطي مخصصات التعليم والتدريب المهني والتقني من الميزانية العامة نفقات مؤسسات التعليم والتدريب المهني الحكومية فقط. لا تقدم الحكومة التمويل لأي قطاع خاص أو مؤسسة غير حكومية للتعليم والتدريب المهني والتقني، باستثناء بعض الحوافز لبعض المنظمات غير الحكومية.

هناك مصادر أخرى للتمويل (لمؤسسات التعليم والتدريب المهني الحكومية وغير الحكومية)، وتشمل:

- المنح والتبرعات الوطنية والدولية؛
- الرسوم الدراسية المحصلة من الطلاب المسجلين في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني؛
- الأنشطة المدرة للدخل (العمل الإنتاجي والخدمات وبرامج التدريب المقدمة في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني)؛
- دعم منظمات المجتمع المحلي من خلال مشاريع التعليم والتدريب المهني والتقني؛
- المساهمات الفردية.

باستثناء النظام المزدوج (التلمذة المهنية)، لا توجد آلية لتحديد مساهمة أصحاب العمل في نظام التعليم والتدريب المهني والتقني.

الأطر التنظيمية

يخضع نظام التعليم الفلسطيني لمجموعة من الأطر التنظيمية:

- استراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني لسنة 1999، التي خضعت للتقحيح وتمت المصادقة عليها في عام 2010؛
- تنقيح اللجنة الفنية الجديدة لقانون التعليم والتدريب المهني والتقني؛
- قانون التربية والتعليم لعام 2017، مع المادتين 9 و 11 بشأن السياسات المتعلقة بالتعليم والتدريب المهني والتقني؛
- مواصلة العمل على مراجعة قانون العمل الفلسطيني، بدعم فني من منظمة العمل الدولية، من خلال شراكة ثلاثية مع ممثلي أصحاب العمل والعمال؛
- تحدد الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم (2017-2022) التحديات الرئيسية والحلول المقترحة والعقبات لتطوير التعليم والتدريب المهني والتقني. كما تحدد أهدافاً للغايات الاستراتيجية لقطاع التعليم. هذه نسخة مفصلة من الخطة الاستراتيجية الثالثة لتطوير التعليم (2014-2019) بهياكلها وأولوياتها، إضافة إلى نفس الافتراضات والأهداف والغايات، ولكن مع تركيز إضافي على القضايا التي تم تسليط الضوء عليها في أجندة السياسة الوطنية، مثل مرحلة ما قبل المدرسة والتعليم والتدريب المهني والتقني والبحث العلمي؛
- استراتيجية التعلم القائم على العمل لسنة 2018.

على الرغم من وجود قانون العمل الفلسطيني لسنة 2000، وقانون التربية والتعليم العام لسنة 2017 وقانون التعليم العالي الجديد لسنة 2018 وما تضمنته بعض المواد الواردة فيه، فإن عناصر التشريع هذه لا تحتوي على أدوات كافية لتطوير نظام التعليم والتدريب المهني والتقني بأسره. لا تزال هناك حاجة إلى سن تشريعات لتنظيم التعليم والتدريب المهني عموماً، الأمر الذي سيؤدي إلى تطوير نظام التعليم والتدريب المهني والتقني كهيئة متكاملة. شكلت لجنة وطنية لإعداد قانون التعليم والتدريب المهني والتقني، بهدف واضح وهو:

² اندمجت وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي على فترات منتظمة وانفصلتا مرة أخرى. منذ أبريل 2019، عملت الوزارتان (مرة أخرى) باعتبارهما كيانين منفصلين.

- تنظيم جميع جوانب نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين، من خلال إنشاء نظام حوكمة يعالج نقاط الضعف الحالية في الرقابة والتقييم وتجزئة النظام؛
- تحديد الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات لكل مكون من مكونات النظام في فلسطين فيما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ والرقابة والإشراف، بما في ذلك التزامات مقدمي التعليم والتدريب المهني العام والخاص وفقاً لمتطلبات هذا القانون.

أنواع المؤسسات الرئيسية المقدمة للخدمات

كما ذكرنا أنفاً، نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين مجزأ وهناك العديد من مقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني والتقني، بمن فيهم العاملين تحت مسؤوليات حكومية، والمجتمع المدني، والأونروا أو مقدمي الخدمات بالقطاع الخاص.

تقدم هذه المؤسسات برامج التعليم والتدريب المهني والتقني الخاصة بها بثلاث طرق:

- طريقة رسمية: تؤدي إلى الحصول على شهادة رسمية داخل نظام التعليم مثل المدارس المهنية والكليات التقنية؛
- طريقة غير نظامية: من خلال الدعم مثل مراكز التدريب المهني داخل وزارة العمل، ومراكز التدريب التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، والمراكز الخاصة؛
- طريقة غير رسمية: من خلال التدريب الفردي في مكان العمل أو خارجه.

تم توسيع التعلم القائم على العمل من عام 2016 إلى 2018، من خلال الدعم الذي قدمته وكالة Enabel (وكالة تنمية بلجيكية)، إلى أكثر من 44 مؤسسة؛ من بين هذه المؤسسات، نفذت أربع مدارس مهنية فقط برامج التلمذة المهنية، على الرغم من تبني الاستراتيجية واللوائح الداخلية على المستوى الوطني.

أنواع الخدمات المقدمة/البرامج الرئيسية

تُقدّم برامج التعليم والتدريب المهني والتقني الرسمية وغير النظامية التالية في العديد من مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني.

برامج التعليم والتدريب المهني والتقني الرسمية

1. تؤدي برامج التعليم التقني في كليات المجتمع والكليات التقنية إلى الحصول على مؤهل من المستوى الرابع. يمكن للخريجين الوصول إلى مستوى أعلى من التعليم التقني (في المستوى الخامس).
2. تؤدي برامج التعليم المهني في المدارس الثانوية المهنية والوحدات المهنية في مدارس التعليم العام إلى الحصول على مؤهل من المستوى الثالث؛ ويمكن للخريجين الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي. تقدم المدارس المهنية في الضفة الغربية وقطاع غزة خدمات التعليم المهني، وتديرها وزارة التربية والتعليم وبعض المنظمات غير الحكومية. كما توجد وحدات مهنية في مدارس التعليم العام في الفروع الصناعية والزراعية والاقتصاد المنزلي الفندقية.

برامج التعليم والتدريب المهني والتقني غير النظامية

1. تهدف برامج التدريب المهني في مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل إلى المساهمة في القوى العاملة الماهرة وشبه الماهرة في قطاعي الخدمات والصناعة. تتوفر برامج مهنية مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة.
2. تستهدف برامج التدريب المهني التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية في مراكز التدريب المهني الفئات المهمشة، مثل الأحداث والطلاب المنقطعين عن الدراسة في سن مبكرة والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص من بيئات مهمشة، إضافة إلى السجناء المفرج عنهم. تُقدّم برامج وزارة التنمية الاجتماعية في مختلف المهن داخل مراكز التدريب المهني في الضفة الغربية وقطاع غزة.
3. تهدف برامج التدريب المهني المقدمة من الأونروا إلى إعداد العمال المهرة وشبه المهرة في مجموعة متنوعة من المجالات المهنية. هذه البرامج متاحة لأطفال اللاجئين فقط.
4. تتوفر البرامج التدريبية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في مؤسسات المنظمات غير الحكومية للتعليم والتدريب المهني والتقني التابعة لرابطة المنظمات غير الحكومية للتعليم والتدريب المهني في الضفة الغربية وقطاع غزة.
5. تغطي البرامج التدريبية التي تقدمها الجمعيات الخيرية مجالات عديدة تتركز في مجالات الخياطة والنسيج وخدمات السكرتارية للنساء.
6. تقدم البرامج التدريبية التي تقدمها مراكز التدريب الخاصة الهادفة للربح برامج تدريبية لبناء القدرات والتعليم والتدريب المهني المستمر، وفقاً لاحتياجات السوق المحلية.

المؤهلات الرئيسية حسب مستويات التصنيف الدولي الموحد للتعليم

في عام 2019/2018، قدمت 299 مؤسسة إجمالاً برامج التعليم التقني والتعليم المهني والتدريب المهني الموضحة في القسم أعلاه، في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. من بين هذه المؤسسات، قدمت 33 مؤسسة برنامج التعليم التقني (المستوى 4 من التصنيف الدولي الموحد للتعليم) و قدمت 39 مؤسسة برنامج التعليم المهني (المستوى 3 من التصنيف الدولي الموحد للتعليم). قدمت مؤسسات أخرى برامج التدريب المهني على المستويين 1 و 2 من التصنيف الدولي الموحد للتعليم.

2. ضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني

2.1 نظرة عامة

تناولت استراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني 2010 مسألة ضمان الجودة وإدارة الجودة باهتمام وحرص كبيرين من أجل تحقيق الإصلاحات المقترحة في إطارها. تهتم الاستراتيجية الوطنية بجودة مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني وربطها باحتياجات سوق العمل من أجل تحسين فرص العمل للخريجين من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. كما شددت وثيقة الاستراتيجية على ضرورة إنشاء هيئة وطنية لضمان الجودة لتطوير نظام جودة التعليم والتدريب المهني والتقني وتعزيز ثقافة الجودة.

2.2 معلومات عامة عن ضمان الجودة على مستوى نظام التعليم والتدريب المهني

أنشأ مجلس الوزراء الفلسطيني الهيئة الوطنية للاعتماد وضمان الجودة بهدف ترخيص مؤسسات وبرامج التعليم العالي واعتماد المؤهلات باستخدام معايير الجودة. ينطبق هذا على جميع الجامعات والكليات التقنية وبرامجها الجديدة.

هناك أنظمة لاعتماد وترخيص مؤسسات التعليم والتدريب المهني واعتماد برامجها، كل منها وفقاً للهيئة المسؤولة عن التعليم المهني في وزارة التربية والتعليم والتدريب المهني في وزارة العمل.

اعتمد التصنيف المهني العربي على المستوى الوطني ويستخدم في عملية تطوير المهن الجديدة. يعتبر التصنيف المهني الفلسطيني ونظام المؤهلات الوطني جزءاً من استراتيجيات وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل. وتعد جميعها جزءاً من أساس نظام ضمان الجودة.

يحتاج التعليم والتدريب المهني إلى نظام شامل للاعتماد وضمان الجودة والأنظمة المصاحبة التي ذُكرت في الاستراتيجية المقترحة والقانون المقترح.

هناك خطط لوضع سياسة لإنشاء الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة في نظام التعليم التقني.

2.3 ضمان الجودة المتعلق بمجالات التعليم والتدريب المهني الرئيسية

الدليل – الإحصائيات والأبحاث والتطوير

يوفر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أرقاماً وإحصائيات مختلفة تغطي جميع جوانب فلسطين واقتصادها؛ وتعد هذه البيانات من أهم المدخلات في صياغة السياسات.

تولت وزارة العمل وضع نظام معلومات سوق العمل لعام 2012 وإدارته، ومع ذلك فإن مشاركته محدودة، ومن ثم قدرته على التنبؤ. تشمل مصادر المعلومات ما يلي:

- الدراسات الاستقصائية لأصحاب العمل وبيانات مكتب العمل والتنبؤ الكمي والنوعي للاحتياجات من المهارات في قطاعات محددة والدراسات الاستقصائية المحلية التي أجرتها المجالس المحلية للتوظيف والتدريب؛
- في إطار برنامج توظيف الشباب الحالي، تعمل اليونيسكو على نظام التنبؤ بالمهارات/المهنة؛
- دراسات تتبع مخصصة منفذة بدعم من الجهات المانحة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية؛
- معلومات من نقابات العمال واتحاد الصناعات واتحادات المهن والغرف التجارية.

في عام 2016، بدأ الشركاء في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني، بدعم من مؤسسة التدريب الأوروبية عن طريق مشروع الحوكمة من أجل القابلية للتوظيف في منطقة البحر الأبيض المتوسط، في تنفيذ نموذج دراسة تتبع لامركزي ينطبق على جميع التعليم والتدريب المهني والتقني. في العام نفسه، وضع اتحاد الغرف التجارية، بدعم من الجهات المانحة، دراسة استقصائية لتقييم أهمية كفاءات خريجي التعليم والتدريب المهني والتقني عند دخولهم سوق العمل.

تتم مراقبة وتقييم تنفيذ التعليم والتدريب المهني والتقني من قبل كل وزارة مسؤولة عن هذا الجزء من النظام. ومع ذلك، لا يوجد نظام معلومات إدارة متكامل للتعليم والتدريب المهني والتقني.

بالتعاون مع مؤسسة التدريب الأوروبية، وضعت مؤشرات وطنية في عام 2017، بالإضافة إلى إطار عمل وطني للرصد والتقييم، من خلال جهد جماعي بمشاركة قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني. تجمع وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي معلومات بناءً على إطار المراقبة والتقييم ولكن هذه المعلومات لا يُحتفظ بها مركزياً، وبالتالي فإن الحصول على صورة كاملة لنظام التعليم والتدريب المهني والتقني لا يزال يمثل تحدياً.

ضمان الجودة ودورة التأهيل

تتضمن الخطة الاستراتيجية للتعليم (2017-2022) الحاجة إلى تطوير وتنفيذ الإطار الوطني للمؤهلات. وضعت المسودة الأولى للإطار الوطني للمؤهلات بدعم من GIZ (Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit)، وهي وكالة تنمية ألمانية، وهناك تفاهم مشترك لمراجعة وتعديل المسودة كجزء من جهود توحيد التعليم والتدريب المهني والتقني التي أعلنتها الحكومة.

أكملت وزارة العمل ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي إصلاحات النسخة التجريبية لمناهجهما على أساس المهام المعقدة ومنهجية المواقف التعليمية (المناهج القائمة على الكفايات)، بهدف مواءمة المؤهلات وربطها باحتياجات سوق العمل من خلال الاعتماد على التصنيف المهني الفلسطيني، حسب التصنيف العربي المعياري للمهن وورش العمل مع ممثلي القطاعات.

يفترض النظام النفاذية بين المستويات المختلفة. وبناءً على ذلك، اعتُمدت مؤخرًا تدابير مختلفة، بما في ذلك قبول خريجي التعليم المهني من جميع التخصصات في الجامعات (باستثناء الطب)؛ في السابق، كانوا يُقبلون فقط في المجالات ذات الصلة بدراساتهم. كما وضعت معايير مهنية ومناهج لعدد من المهن ضمن المستويات المختلفة وفقاً للتصنيف العربي المعياري للمهن.

ومع ذلك، لا يزال التدريب المهني بحاجة إلى نظام الاعتماد والتأهيل للربط مع إطار التعليم والتدريب الوطني. تم الانتهاء من وضع المناهج الدراسية لبرنامج التدريب المهني وفقاً للمعايير المهنية على المستويين الأول والثاني من الإطار الوطني للمؤهلات، ووافقت عليها وزارة العمل وبدأت العمل بها في بداية العام الدراسي 2020/2019. وقد وضعت المناهج من خلال مشروع تابع للاتحاد الأوروبي نفذته وكالة GIZ، ويعد ذلك خطوة مهمة على الطريق نحو الاعتماد وضمان الجودة.

تتولى وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي مسؤولية التحقق من حصول الطلاب على معايير تأهيل التعليم والتدريب المهني والتقني وشهاداتهم. يخضع طلاب المدارس المهنية لاختبار الثانوية المهنية العامة. يخضع طلاب الكلية التقنية للاختبار التطبيقي الشامل. يخضع طلاب مراكز التدريب المهني لاختبارات عملية.

ضمان الجودة وتقديم التعليم والتدريب المهني/المؤسسات التي تقدم التعليم والتدريب المهني

يشمل نظام ضمان الجودة التدابير التالية:

- تعتمد الهيئة الوطنية للاعتماد وضمان الجودة الكليات والبرامج التقنية الجديدة.
- تُقاس معايير مركز التميز وفقاً لمعايير ISO 9001:2015 و ISO 29990 وتشكل نقطة انطلاق لجودة التعليم والتدريب المهني والتقني.
- أكمل موظفو وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والقطاع الخاص دورات/اختبارات في أنظمة إدارة الجودة (ISO) واعتمدوا بصفقتهم كبار مدققين ISO 9001:2015.
- تعتبر أدلة الإجراءات لمراكز التميز أداة ناعمة محتملة لتطبيق مبادئ الجودة في عمليات المراكز.
- وضعت منهجية التعلم القائم على العمل بالتعاون مع وكالة Enabel في عام 2018/2017.

لا يوجد نهج شامل لضمان الجودة لمقدمي خدمة التعليم والتدريب المهني والتقني. يحتاج التعليم والتدريب المهني إلى نظام شامل للاعتماد وضمان الجودة والأنظمة المصاحبة التي ذُكرت في الاستراتيجية المقترحة والقانون المقترح. تتبنى الأليات/الإجراءات الحالية نهج مراقبة الجودة، والذي يشير بشكل أساسي إلى تدقيق/فحص المدخلات مع قدر ضئيل من الاستقلالية لمقدمي الخدمات.

تشمل العمليات/الإجراءات المنهجية لضمان جودة توفير التعليم والتدريب المهني والتقني معايير وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة العمل للاعتماد وبيئة التعلم ونتائج التعلم والتدريب والمناهج الدراسية في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني التي يشرفون عليها؛ ومناهج وكتب وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي للمدارس المهنية وكليات المجتمع المحلي؛ ومراقبة الجودة/مراجعة وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي للمدارس المهنية وكليات المجتمع الحكومية؛ واعتماد الهيئة الوطنية للاعتماد وضمان الجودة لكليات المجتمع الجديدة؛ ومراقبة وزارة العمل لمراكز التدريب المهني.

ضمان الجودة ومعايير تأهيل معلم/مدرّب التعليم والتدريب المهني والتطوير المهني المستمر

غالبًا ما يحمل المعلمون والمدرّبون في قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني شهادات جامعية ذات صلة بالمهنة التي يقومون بتدريسها أو تدريبيها. يحمل البعض مؤهل دبلوم بعد الثانوية العامة، بينما يحمل البعض الآخر شهادات ثانوية مهنية أو شهادات مركز التدريب المهني مع شهادات خبرة معتمدة أو دورات تدريبية قصيرة.

أعدت وزارة التربية والتعليم مسودة المعايير المهنية للمعلم المهني في المدارس الثانوية المهنية والتي توضح أهم المهارات الفنية والمعرفية والكفاءات والمواقف لمعلمي التعليم والتدريب المهني والتقني المحترفين. وهي تتضمن نماذج تقييم معيارية يتم من خلالها تقييم المعلمين المهنيين.

هناك تصنيفات معتمدة:

- في وزارة التربية والتعليم للمعلمين المهنيين، بدءًا من معلم مبتدئ وحتى معلم خبير؛
- في وزارة العمل للمدرّبين المهنيين، بدءًا من مدرّب مهني ثم رئيس المجال المهني ثم نائب مدير الشؤون الفنية؛
- في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للمحاضرين المتخصصين في الموضوعات النظرية الحاصلين على درجة الماجستير على الأقل والفنيين الذين يحملون في الغالب شهادات دبلوم متوسط على الأقل.

تشمل الآليات/المتطلبات التي تركز على ضمان جودة التطوير المهني للمعلم/المدرّب ما يلي:

- التطوير المهني للمعلمين والمدرّبين؛
- سياسة التوجيه والتدريب لمن يزاولون مهنة التعليم؛
- تقييم المعلمين والمدرّبين المهنيين في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني من قبل مديري المدارس والمراكز وعمداء الكليات باستخدام نماذج خاصة معتمدة من الوزارات وديوان الموظفين العام. يعتمد التقييم على المعايير وسنوات الأقدمية والدرجة. يُجرى تقييم المعلم/المدرّب المهني جزئيًا بواسطة المدرّبين في مؤسسات التعليم والتدريب المهني، ولكن هذا ليس بشكل عام؛
- إجراءات متعددة المراحل، بما في ذلك مقابلة مع اللجنة الإدارية المشكلة من وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وديوان الموظفين العام، عند تعيين مدرّبين أو معلمين جدد مهنيين في القطاع العام؛
- سياسة العقود الموازية، والتي تعني مساواة رواتب موظفي العقود المؤقتة مع رواتب الموظفين بدوام كامل أو جزئي؛
- سياسة التدريب المستمر للمدرّبين حسب الاحتياجات الحالية. يُستهدف المعلمون في المؤسسات المستفيدة، ويُتاح لهم عدد كبير من أنشطة التدريب التربوي والفني والإداري. تشمل هذه الأنشطة العديد من المشاريع الممولة من الجهات المانحة؛
- شهادات تقدير وتشجيع من وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل؛
- فترة اختبار لمدة عام للمعلمين؛
- استراتيجية تعليم معلمي التعليم والتدريب المهني والتقني (2008)؛
- السلم الوظيفي، وهو جزء أساسي من استراتيجية تعليم المعلمين، والذي يحفز معلمي التعليم والتدريب المهني والتقني على متابعة التطوير المهني المستمر؛
- وحدة تنمية الموارد البشرية في التعليم والتدريب المهني والتقني لتطوير كفاءات المعلمين؛
- المشاريع والأنشطة المرتبطة بتبني أساليب تعلم أكثر حداثة وكفاءة. يُنفذ عدد كبير من برامج التعليم والتدريب المهني والتقني بناءً على منهجيات تعليم وتدريب جديدة.

3. نقاط القوة والتطورات والاحتياجات

التطورات الجديدة – قيد التنفيذ/في طور الإعداد

- في المستقبل القريب، ستضع الهيئة أو الوكالة الجديدة التي ستكون مسؤولة عن قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني (لم تُحدد بعد) نظام مراقبة وتقييم شامل مع الأدوات والمعايير ذات الصلة.
- تجرى مراجعة قانون تغطية قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني.
- وهناك مبادرة بقيادة الجهات المانحة (لا سيما وكالة GIZ) لتدريب معلمي ومدرسي التعليم والتدريب المهني والتقني قيد التنفيذ حالياً يُجرى حالياً تطوير مناهج الصفوف.
- بدأ التعريض للتعليم والتدريب المهني والتقني في الصفوف من 7 إلى 10 في عام 2018/2017.
- تدرس وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي توفير الوصول إلى التعليم والتدريب المهني والتقني كأحد أولوياتها.

الاحتياجات

لضمان جودة التعليم والتدريب المهني والتقني، هناك حاجة إلى ما يلي:

- معالجة استدامة الأنشطة المتعلقة بضمان الجودة التي يتم الاضطلاع بها بدعم من الشركاء/الجهات المانحة الدولية وتعميم أفضل الممارسات؛
- التنفيذ الكامل لخطط ضمان الجودة على النحو المنصوص عليه في الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني؛
- وضع آليات ضمان الجودة المتعلقة بمؤهلات المعلمين والتطوير المهني المستمر؛
- زيادة استقلالية ومساءلة مقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني، بما في ذلك من خلال البرامج التجريبية لتحفيز المديرين على تحمل مسؤولية أكبر وضمان الاتساق بين التقييم الفعال لمقدم الخدمة الخارجي والداخلي؛
- مواصلة تطوير نظام معلومات سوق العمل وإنشاء نظام معلومات متنسق ومتكامل لإدارة التعليم والتدريب المهني والتقني، بما في ذلك وضع مجموعة كاملة من المؤشرات لمراقبة كفاءة/إصلاح قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني.

4. مثال على الممارسات الجيدة: الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني

تركز استراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني المنقحة لعام 2010 تركيزاً قوياً على ضمان الجودة وإدارة الجودة. تشير خطة العمل ذات الصلة إلى إنشاء هيئة وطنية للاعتماد وضمان الجودة تكون مسؤولة عن تطوير/تطبيق نظام جودة التعليم والتدريب المهني والتقني وتعزيز ثقافة الجودة وتطوير المناهج والتقييم والشهادات.

Where to find out more

Website

www.etf.europa.eu

ETF Open Space

<https://openspace.etf.europa.eu>

Twitter

[@etfeuropa](https://twitter.com/etfeuropa)

Facebook

facebook.com/etfeuropa

YouTube

www.youtube.com/user/etfeuropa

Instagram

instagram.com/etfeuropa/

LinkedIn

linkedin.com/company/european-training-foundation

E-mail

info@etf.europa.eu



European Training Foundation

